ببلوجرافية شارحة
للاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

عرض د. محمد ابو الفتح نصار

اولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

■ تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية ./ محمد سمير مصطفى (باحث رئيسى- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٩٣ - ٢٠٤ ص سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٨٤).

ويتلخص الهدف الأساسى للدراسة الحالية فى تقييم البرامج الرئيسية للنهوض بالانتاجية الزراعية من منظور تأثيراتها الفعلية على مستويات ومعدلات نمو الانتاجية الزراعية خلال فترة العقود الثلاث الماضية ، وهو مايتبعه بالتالى ضرورة التعريف بتطور انجازات هذه البرامج فى مجالات الأعمال التنفيذية التى تتضمنها خلال هذه الفترة ليس بهدف المساعدة فى تفسير النتائج الفعلية لتأثيرات هذه البرامج على الانتاجية الزراعية فقط ، بل للتعريف أيضا بكفاءة تنفيذ وادارة هذه البرامج ، وتأثيرات ذلك على الهدف العام منها ، فضلا عن التعريف بمدى التناسق فيما بين هذه البرامج ، والنصيب النسبى لكل منها فى اجمالى الاستثمارات الموجودة فى هذا الشأن ومن ثم استخلاص كفاءة وانتاجية الاستثمار فى كل من هذه البرامج . الى جانب استخلاص الاتجاهات العامة لتأثير الادوات الاخرى للسياسة الزراعية فى تغير الانتاجية الزراعية خلال هذه الفترة . ومن ثم يتلخص الهدف النهائى للدراسة الحالية فى تحديد الاولويات فيما بين كل من برامج الحفاظ على والنهوض بالانتاجية الزراعية وتوجيه الاستثمارات فيما بينها مستقبليا ، ومع طرح المقترحات والتوصيات المتصلة بزيادة فاعليه وكفاءة هذه البرامج فى تحقيق الهدف منها ،

(*) د.محمد ابو الفتح نصار : وكيل الوزارة ومدير مركز التوثيق والنشر - معهد التخطيط القومى

بناء على النتائج الفعليه المحققة خلال فترة العقود الثلاث الماضية .

وفى هذا الشأن تجدر الاشارة هنا الى ماتضمنه مشروع الدراسة من توقعات حول بعض الصعوبات والمحددات التى قد تواجه تنفيذ الدراسة ، ومنها وعلى سبيل المثال غياب التعريف الواضح والمحدد لبرامج النهوض بالانتاجية فى خطط التنمية الزراعية الى جانب توقع عدم توافر الاحصاءات التفصيلية حول مكونات هذه البرامج ، وأهداف البعض منها سواء المستهدفه أو المحققة فعليا ، وغيرها من الاحصاءات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة . ولقد كشف التنفيذ الفعلى للدراسة عن وجود الكثير من هذه المشاكل والمحددات والواردة فى مضمون الدراسة الحالية . ويأتى فى مقدمة هذه المشاكل والمحددات غياب الاحصاءات الخاصة بكثير من المؤشرات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة بالنسبة للعدد الاكبر من هذه البرامج الى جانب عدم انتظام دورية بعض الاحصاءات الأخرى والمتصلة ببعض مؤشرات البرامج الأخرى سواء مايتصل منها بأهداف هذه البرامج أو انجازاتها وتأثيراتها الفعلية . كما يأتى فى مقدمة هذه المشاكل والمحددات أيضا صعوبة الفصل بين حجم تأثير كل من هذه البرامج على الانتاجية الزراعية كل على حده حيث تداخل هذه التأثيرات خاصة فى اطار دراستها وتقديرها على المستوى القطاعى مع تعدد وتنوع هذه البرامج ، وذلك الى جانب تعذر تحديد آثار بعض البرامج الأخرى على الانتاجية لنفس الأسباب ولغياب الاحصاءات الخاصه بها واللازمة لذلك الغرض . ولقد انعكست هذه الصعوبات والمحددات فى عدم شمولية الدراسة لجميع برامج النهوض بالانتاجية من حيث انجازاتها وتأثيراتها النسبيه على الهدف العام منها ، حيث تناولت الدراسة تقدير هذه الجوانب لأهم البرامج الرئيسيه فى هذا المجال والتى توافرت الاحصاءات الخاصة بأهم المؤشرات اللازمة عنها فى هذا الشأن . على حين تناولت تقدير المساهمات النسبية لمجموعة البرامج الأخرى فى تغير الانتاجية الزراعية ، كمجموعة واحدة. هذا وان كانت البرامج التى تناولتها الدراسة بالتفصيل الممكن تعبر عن وتضم الأعمال والأنشطة الرئيسية للنهوض بالانتاجية فى القطاع الزراعى .

وفى ظل المشاكل والمعوقات التى واجهت الدراسة ، وفى اطار الأهداف الأساسية لها قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية ، حيث يتناول الفصل الأول منها تقدير مستويات الانتاجية الكلية والجزئية ومعدلات النمو بها خلال الفترة المستهدفه كمؤشرات عامة لتقييم فاعليه هذه البرامج وبشكل كلى فى النهوض بالانتاجية الزراعية وذلك بعد التعريف بالاتجاهات العامة لكل من المتغيرات الاساسية المحددة للانتاجية الزراعية خلال هذه الفترة .

ويتناول الفصل الثانى من الدراسة التعريف ببرامج النهوض بالانتاجيه الزراعية من حيث أهدافها ومكوناتها وتكاليفها الاستثمارية ، وذلك بعد التعريف بطبيعة المشاكل والمعوقات ذات التأثير السلبى على

الانتاجية الزراعية ثم التعريف بالوسائل والأساليب التى تنفذ للتغلب عليها ، وبعوامل ،ومجالات التطوير المستمر فى تكنولوجيا الانتاج الزراعى.

اما الفصل الاخير من الدراسة فيتناول تقييم البرامج الأساسية للنهوض بالانتاجية الزراعية سواء من حيث معدلات انجازها فى مجال الأعمال والأنشطة التى يتضمنها كل منها أو من حيث مساهمتها النسبية فى تغيير الانتاجية الزراعية خلال الفترة المستهدفه من خلال مجموعة من المؤشرات المباشرة وغير المباشرة . وتنتهى الدراسة بموجز لأهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة الى جانب التوصيات والمقترحات حول زيادة فاعليه هذه البرامج فى النهوض بالانتاجية الزراعية مستقبليا .

أثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ./اجلال راتب (باحث رئيسي) .- القاهرة : معهد التخطيط القومى . يناير ١٩٩٤.- ١٣٠ ص (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية -. رقم ٨٥).

تحاول هذه الدراسة فى جزئيها - والمعروض هنا الجزء الاول منها . تتبع آثار قيام السوق الاوروبية المشتركة على النظام العالمى والنظم الاقليمية المتفرعة منه . بما فيها النظام الاقليمى العربى استراتيجيا وسياسيا واقتصاديا .

وتتكون هذه الدراسة من مقدمة واربعة فصول .

فقد تناول الفصل الاول اهمية واشكال التكامل الاقتصادى واثاره.

وفى الفصل الثانى عرضت الدراسة للحرب العالمية الثانية والظروف السياسية والاقتصادية التى واكبت انشاء السوق الاوروبية المشتركة وخصص الفصل الثالث لاستعراض اتفاقية انشاء السوق واهدافها وخلفياتها .

اما الفصل الرابع فقد تناول تطور العلاقات الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة والسوق الاوروبية بالاشارة الى مصر.

مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى : المرحلة الاولى / محرم صالح الحداد (الباحث الرئيسى) .- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ١٩٩٣ .- ٢٦٤ ص . ملاحق (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - ٨٦).

بالنظر الى تنوع النشاط البحثى بمعهد التخطيط القومى خلال اكثر من ثلاثين عاما ، وكمية الوثائق التى يحتويها مما دعا الى الحاجة الى اسلوب متطور يساعد على تنظيم وتسهيل الحصول على اية بيانات تخص هذا النشاط البحثى ، وباستخدام شبكة الحاسب المتاحة بالمعهد ذات القدرة المناسبة فى الوقت الحالى والشكل الملائم لمساعدة الباحثين من داخل المعهد وخارجه وكذا الادارة وجميع المراكز العلمية على الاستفاده منها كل فيما يخصه مما ينعكس بدوره على مستوى الاداء العام وعملية اتخاذ القرار الخاصه بهذا

النشاط الهام بالمعهد كما يؤثر من ناحية اخرى على الانتاج العلمى للمستفيدين فى مجال بحوثهم والمساعده فى حل المشاكل والعقبات التى قد تصادفهم . ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة والحاجه الى انشاء قاعدة بيانات لهذه الانشطة البحثية داخل المعهد ، تكون عبارة عن تجميع لكل البيانات المتداخله مع بعضها والمتعلقه بجميع الانشطة بشكل بسيط وكفء وتصنيفها بحيث توفر الاجابات الخاصه بأى استفسار فى الوقت المناسب وباقل تكلفة ممكنه وأقل جهد فى حدود الامكانات المتاحة ، تقليل تكرار البيانات وتحاشى تكرار بعض نوعيات من البحوث وامكانية تحديث وتطوير البعض الاخر ، ابراز دور المعهد البحثى فى مجال التنمية والتخطيط والاعلام عنه بطريقة أسهل وأكثر فاعليه تساعد على زيادة الاتصال والتعاون مع المراكز البحثية الاخرى وامكانية استغلال هذه الحصيلة من المعرفة الموثقه كمصدر للدخل مستقبلا والاستفادة من شبكة الحاسبات الجديدة التى تم تركيبها بالمعهد ، من فترة وجيزة ، فى هذا الشأن لسرعة الاستجابة لاحتياجات المستفيدين وتلبية طلباتهم ، هذا اضافة الى العمل على خلق رابطة بين هذه القاعدة والرأى العام العادى والمتخصص من خلال مجلة المعهد التى يمكن أن تحتوى على جزء ثابت لنشر موجز عن البحوث المنشورة بالمعهد .

لذلك فقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها مهمة انجاز ذلك واضعه نصب أعينها بعض المحددات الزمنية والمادية التى يمكن ان تكون لها دور فى نجاح أو عرقله هذا المشروع مما دعا الى اقتصار هذه الدراسة فى عامها الأول على انشاء قاعدة البيانات الخاصة بالنشاط البحثى لسنتى ١٩٩١/١٩٩٢م بحيث يكون هناك فرصة مستقبليه لاضافة البيانات الخاصه بالسنوات التاريخيه السابقة لسنة ١٩٩١م والموجودة بالمعهد . وتتكون قاعدة البيانات المقترحة من مجموعة ملفات رئيسية حسب نوع اصدارات المعهد وهى سلسلة قضايا التخطيط والتنمية والمذكرات الخارجية وأوراق العمل البحثية وبحوث دبلوم المعهد علاوة على رسائل الماجستير والدكتوراه للعاملين بالمعهد والمؤتمرات والندوات العلمية وبحوث اعضاء المعهد المنشورة بوسائل اخرى خارج نطاق المعهد ويتضمن كل ملف منها مجموعة كبيرة من البيانات هى رقم البحث فى سلسلته (مذكرة خارجيه رقم ... أو ورقة عمل بحثيه ... الخ) رقم تصنيفه داخل مركز التوثيق والنشر والذى بواسطته يمكن استرجاع الوثيقه أو البحث عنها بين المقتنيات المختلفه اسم المؤلف أو المؤلفين اذا كانوا أكثر من واحد . وهذه هى السمة الغالبة للنشاط البحثى بالمعهد فى الاعوام الأخيرة حيث يغلب عليه الطابع الجماعى ويقود المجموعة البحثية المشرف العام على البحث (يعرف باسم الباحث الرئيسى) ، نوع البحث : أى بحث تعاقدى يقوم به المعهد لحساب جهة اخرى أو بحث مخطط يندرج بالخطة البحثيه للسنه المعينة وهل فردى يقوم به باحث واحد أو جماعى يقوم به مجموعة من الباحثين وهل يدخل فى نطاق البحوث النظرية أو التطبيقية، ميدانى يستخدم استمارات احصائيه يقوم بجمع بياناتها من مصادرها الاولية أو غير ميدانى ، موضوع البحث وعنوانه وعدد

صفحاته ومحتوياته والتى استقر الرأى أن يكون الحد الأقصى لها محددا بأربعين عنوان فرعى ، مستخلص البحث :والذى اتفق على ان يكون متميزا عن قواعد البيانات الأخرى لمثل هذه الأنشطة ، بأن يكون وافيا بحيث يخلق طلبا اكبر على بيانات هذه القاعدة ، والذى يرتبط بامكانيه تلبية الطلبات البحثية للدارسين والباحثين من خارج المعهد ،والذى يؤدى بالضرورة لزياده موارد المعهد من هذا النشاط كما سبق القول ، لذلك فقد استقر الرأى أن يقع المستخلص فى حدود خمس صفحات كحد أقصى وعشرين سطر للصفحة وكل سطر به خمس عشرة كلمة علاوة على ذلك فقد اتفق أن يضم المستخلص كلا من النتائج والتوصيات . كما يحتوى الملف على سنة وجهة النشر وأخيرا ميزانية البحث أو الدراسة ونوع تمويلها ، هل التمويل بالجنيه المصرى أم بعمله أجنبيه أخرى والجهة الممولة ، ويساعد هذا الهيكل للقاعدة على تحقيق الأهداف الخاصة بالمشروع بالنسبة للمعهد حيث يمكن حصر البحوث فى موضوع معين وباحثين معينين وبلغة معينة وفى فترة زمنية والميزانيات الخاصه بها . وبالنسبة للإدارة فإنه يمكن اعداد قائمة بيانات عن الخبراء فى مجال معين وتخصصاتهم الدقيقة لاغراض بحثيه مستقبلية سواء أكانت تعاقديه أو استشارية ،اعداد تقارير ماليه بما تم صرفه على البحوث المختلفه ببنودها المختلفة ، أما بالنسبة للباحث فيمكن حصر كل أو بعض الأنشطة التى قام بها فى فترة زمنية معينه سواء كان داخل المعهد أو خارجه وحسب موضوع البحث . كما يمكن أيضا من خلال هذه القاعدة تجميع كل ماكتب فى موضوع معين على مستوى الباحثين والمراكز العلمية بالمعهد وأنواع البحوث الفردية والجماعية وأنواع الاصدارات والسنوات واللغه .. الخ) وقد تطلب هذا الجهد ضرورة تقنين الموضوعات والتعرف عن قرب على النظم العالمية المعروفه والمنتشرة مثل مينى ايزيس وغيرهـــا CDS/ISIS (MINI ISIS)وقد استخدمت هذه النظم فى دراسة سابقة للمعهد * والتى لم تعمم ولم تخرج عن نطاق الأمثلة التجريبية نظرا لتعقيدها بدرجة ما . لذا فقد اعتمد أساسا على تصميم نموذج ادخال للبيانات الخاصة بالقاعدة المستهدفه من واقع المتطلبات الخاصة منها كما سبق ايضاحه . كما تم أيضا التعرف على القواعد العالمية للوصف سواء التقنين الدولى للوصف البيليوجرافى (تدوب) أو القواعد الانجلو / أمريكية (فاف٢) للوصف وكذلك لقوائم العالمية لتحديد الموضوعات مثل قائمة مكتبة الكونجرس ومكنز جامعة الدول العربية والفرق بين رؤوس الموضوعات والمكانز. ونظرا للضخامة والتفصيل الدقيق لهذه المكانز فى كافة فروع المعرفة ، واهتمام وتركيز الأنشطة البحثية فى المعهد فى مجال معين فقد اتفق على استخدام قائمة برؤوس الموسوعات من واقع المستخلص المعد لكل بحث ويدعم بأرقام التصنيف (ديوى

*ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر . سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر . القاهرة . معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٩١ (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (٦٨)).

العشرى) المستخدمة من قبل مركز التوثيق والنشر .

وقد انجزت الدراسة اعمالها من خلال سته فصول :-

خصص الفصل الأول منها للحديث عن قواعد البيانات وشبكات المعلومات بالتعرض لانواع البيانات . وشبكات المعلومات فى مصر ، ثم الحديث عن قواعد البيانات البحثية فى مصر.

وكان الفصل الثانى من الدراسة عن الأبعاد التوثيقية لقواعد البيانات والمعلومات من خلال عرض للوصف العام لمواد المعلومات، ولمراصد المعلومات الببليوجرافيه ، ونظم برامج الاسترجاع المحلى للمعلومات ، ثم عرض لاساليب التقييم والتكاليف .

وجاء الفصل الثالث من الدراسة لبحث امكانية انشاء قاعدة بيانات للانشطة البحثيه بمعهد التخطيط القومى من خلال التعرض لدراسة شبكة المعلومات بالمعهد ، ومجموعات البحوث المنشورة به ، وتحديد الافراد العلميين والفنيين اللازمين لانشاء القاعدة ، وأهمية توفر المعرفة الفنية وأدوات الاعداد الببليوجرافى اللازمة.

وكان الفصل الرابع موضحا بتفصيل اكبر لمراحل انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثيه بمعهد التخطيط القومى والتى حددها فى ست مراحل : التحليل ، التصميم ، والتنفيذ ، حل بعض المسائل المرتبطة باعداد وتصميم وتنفيذ العمل على استمارة المدخلات ، توصيف استمارات ادخال البيانات الخاصة بالقاعدة نظام قواعد البيانات المستخدم .

وفى الفصل الخامس استعرضت الدراسة مخرجات قاعدة البيانات كملفات الاستعلام . ملفات التقارير ، ملفات الاحصائيات .

وجاء الفصل السادس لتعرض الدراسة المقترحات الخاصة بالآفاق المستقبلية لقاعدة البيانات البحثية وأهمها المقترحات الخاصة بالتدريب على ادخال البيانات ، واستخدام قاعدة البيانات ، واستخراج البيانات الادارية . ثم عرض للمقترحات الخاصة بالتسويق والتعاون مع الجهات الاخرى . واخيرا المقترحات الخاصة باستكمال قاعدة البيانات .

وشملت الدراسة أربعة ملاحق عن الملفات . والشاشات ، وقائمة رؤوس الموضوعات المستخدمة . واستمارات ادخال البيانات للقاعدة.

الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة حالة عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام) ./ وفاء احمد عبد الله (باحث رئيسى) .- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٩٣ , . ٢٧٠ ص (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم "٨٧").

كان حدوث زلزال اكتوبر ١٩٩٢ مفاجأة ، وحدثا هاما لجمهورية مصر العربية حكومة وشعبا .

وقد سارعت الاجهزة الحكومية العلمية والتخطيطية والتنفيذية يدا فى يد مع الأجهزة الشعبية والاهليه فى العمل الجاد والمخلص .

كل يعمل فى مجاله من أجل تجاوز هذه المحنه التى سببت الكثير من الأضرار المادية والنفسيه لمجموعة كبيرة من أفراد المجتمع المصرى .

وفى اطار ذلك فان هذه الدراسة تستهدف التعرف على دور الخدمات الحكومية والأهليه فى مواجهة مثل هذه الأزمات وتسجيل أهم التوصيات والمقترحات التى وضعتها الأجهزة المعنيه بهذا الشأن وذلك من أجل تضمينها فى الخطة المستقبلية .

ولتحقيق هذا الهدف تلقى هذه الدراسة الضوء على الكوارث الطبيعية فى ج.م.ع بشكل عام والزلزال كواحد من هذه الكوارث ، وزلزال اكتوبر ١٩٩٢ بشكل خاص وكذلك التعرف على الخدمات التى واكبت حدوث الزلزال وتسجيل أهم التوصيات والمقترحات التى انبعثت بالنسبة لهذه الخدمات من واقع الدراسات المقدمة عقب هذا الحدث.

واشتمل هذا البحث على جانبين متكاملين لتغطية موضوعاته . فكان الجانب الأول نظريا ويحوى فصول ثلاثه: -

(١) تعريفات وتقسيمات الكوارث والكوارث الطبيعية

(٢) التعريف بالكوارث الطبيعية فى ج.م.ع وزلزال اكتوبر ١٩٩٢ . مع عرض للمناطق الزلزاليه فى مصر ، وبحيرة ناصر والزلزال فى مصر ، وأهم الزلازل فى مصر حتى عام ١٩٩٢ ، ثم الحديث عن النشاط الزلزالى فى مصر وآثاره ، ثم عرض شامل لزلزال اكتوبر ١٩٩٢ والتعريف بانشطة الأجهزة الحكومية لمواجهة هذا الزلزال .

(٣) التعريف باجهزة خدمات مواجهة الكوارث الطبيعية فى ج.م.ع. وأهم التوصيات والمقترحات اللازمة لهذه المواجهة.

وجاء الجانب الثانى من البحث ميدانيا ويحوى اربع دراسات :

كانت الدراسة الاولى عن الاسكان وشملت دراسة بعض جوانب كل من الزلزال والاسكان، وقضية الاسكان .

وشملت الثانية دراسة ميدانية عن التعليم والزلزال مشيرة لواقع التعليم بحى السلام قبل واقعه الزلزال ،والنتائج السلبية والايجابية لزلزال اكتوبر ١٩٩٢ ، ثم استعراض للدروس المستفاده مستقبلا.

وجاءت الدراسة الثالثة عن الصحة متضمنه الوضع الطبى فى مصر ، والخدمات والامكانيات العلاجية فى المجتمع المصرى ، وعرض بعض المؤشرات الاحصائية الحيوية ، ثم عرض ميدانى للوضع الطبى لمدينة السلام قبل واثناء الزلزال ، ثم حديث عن طب الطوارىء.

وخصصت الدراسة الرابعة للبيئة مبتدئه بعرض للتوصيف البيئى بحى السلام . ثم توصيف للوضع بعد حدوث زلزال اكتوبر ١٩٩٢ ، وتقدير للاحتياجات من الخدمات المرتبطة بالبيئة فى ضوء الزيادة السكانية بعد تسكين المتضررين من زلزال اكتوبر ١٩٩٢.

ثانيا :سلسلة مذكرات المعهد الخارجية:

Some Issues of the European Unification and their Monetary Impacts on the Egyptian Pound (An Over-

view)./ Fadia Abd El Salam .Cairo : I.N.P., Feb 1994. 35 P. (External Memo Series No. 1574).

اشتملت هذه المذكره على مقدمة وثلاثه فصول :

ففى المقدمة اشارت الكاتبه الى ماحققه المجتمع الاوروبى من انجازات عديدة على طريق وحدة الاقتصاد والنقد الأوروبى خلال السنوات القليلة الأخيرة . وعلى نحو ما بدأت البوادر الأولى للوحدة الاقتصادية والنقدية الاوروبية منذ الأول من يوليو ١٩٩٠ مع بداية المرحلة الأولى من هذه الانجازات .

خصصت الكاتبة الفصل الأول من الدراسة للحديث عن دور المارك الألمانى وأولويات الاستقرار النقدى . كما اشارت الى نقاط ثلاث مرتبطة بهذا الموضوع أولها أن النظام النقدى الأوروبى ليس أداه للتضخم . وثانيها الحديث عن الاختلافات الدولية وثالثها الحديث عن مشكلات التكيف مع الوحدة الالمانية.

وفى الفصل الثانى اثارت الكاتبه تساؤلات ثلاثه:

- هل يحمل المستقبل تخفيضات جديده على سعر الدولار الامريكى ؟

- هل ينتظر نتيجة المعركة بين الين اليابانى والدولار الامريكى ؟

- هل ينتظر الين اليابانى ترحيبا جديدا ؟

وخصصت الكاتبه الفصل الأخير من الدراسة وعنوانه : التأثيرات المتوقعه على بعض المتغيرات النقديه فى مصر وذلك من خلال تساؤلها عن موضوعين :-

- هل يمكن الاعتماد على وحدة النقد الأوروبى كعمله اضافية بديلا عن الدولار الامريكى فى مصر ؟

- هل يدوم الاستقرار فى معدل سعر الصرف للجنيه ؟

وقد ذيلت الدراسه بقائمة من المراجع الحديثه فى هذا الموضوع .

Solving Salesperson Problem with Artificial Intelligence Techniques./ Abdalla A. El-Daoushy.- Cairo : I.N.P., March 1994. 40 P. (External Memo Series No. 1575).

الى وقت قريب كانت مشكلات بحوث العمليات بصفة عامة يتم حلها باستخدام الاساليب الرياضية التقليدية ، ثم تطور ذلك باستخدام اللغات الجبرية للحاسب الآلى مثل لغات الفورتران . الباسكال وغيرها ...

وتتعرض هذه الدراسة للحلول الحديثه لمشكلات وسائل بحوث العمليات ، والتى اطلق عليها " مسائل مندوب المبيعات " باعتبارها احد المستحدثات فى مجال التطبيقات الاساسيه والهامة فى وضع الحلول لمشكلات الاتصالات الالكترونية - باستخدام اساليب الذكاء الاصطناعى للحاسبات الاليه . وقد وفرت هذه الدراسة نظام خبرة مبسط لحل مثل هذه المسائل الرياضية وذلك باستخدام لغة البرولوج - احدى لغات الذكاء الاصطناعى .

ويتميز نظام الحل المقترح بالمرونه بحيث

يمكن تعديل برنامج الاداء المستخدم فيه بحل مسائل رياضية اخرى بطريقة مبسطه عن ذى قبل مثل تحديد اقصر طريق الى نقطتين. الخ.

وقد شملت هذه الدراسة فصلين وملحقا وقائمة للمراجع.

خصص الفصل الأول منها لدراسة حلول مسائل مندوب المبيعات بطرح معالجة من وجهة نظر بحوث العمليات ، مع ايضاح مثالين لهذه الحلول.

وخصص الفصل الثانى من الدراسة لحل مسائل مندوب المبيعات من وجهة نظر الذكاء الاصطناعى للحاسب الآلى.

The Use of the Policy analysis Matrix in Agricultural Policy analysis: A Case Study of Crop Rotations in Egypt./ Soheir I. Aboul Enein and Abdel-Aziz Ibrahim.- Cairo : I.N.P., July 1994. (External Memo Series No.1576)

اشتملت هذه الدراسه على أربعة فصول :

تعرض الفصل الأول كمقدمة للاهتمام المتزايد بتحليل السياسات باعتباره مدخلا هاما لايجاد الحلول للعديد من المشكلات التى واجهت مصر فى العصور الماضيه.

وكان الفصل الثانى مخصصا لدراسة الاطار الاقتصادى للسياسه الزراعية من حيث دراسه اهداف السياسات ، وادارتها وتقييمها ، والاصلاح الاقتصادى ، ودور قطاع الزراعة فى ذلك ، ثم الحديث عن الاستراتيجية الزراعية فى التسعينات .

وفى الفصل الثالث عرضت الدراسه لمصفوفه تحليل السياسات (بام) من خلال شرح لهيكل المصفوفة ، معايير الحماية الاقتصادية واطوار النظم السلعية ، ثم التقويم الاجتماعى للمصفوفة ، ثم تحليل الحساسية ثم موازنات وتحليل مستوى المزرعة ، ثم عرض لعلاقة المصفوفه بالتخطيط الزراعى ، واخيرا تقويم نواحى القوة والضعف فى هذه المصفوفة.

وخصص الفصل الرابع من الدراسه لعرض دراسة ميدانية تطبيقية لهذه المصفوفه واستخلاص النتائج.

كما شملت الدراسة قائمة بالمراجع المتخصصه فيها .

دراسه تحليليه لأهم المتغيرات الاقتصاديه والاجتماعية لدولة قطر خلال النصف الثانى من الثمانينات ./ حسين محمد صالح .- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يوليو ١٩٩٤ .- ٩٢ ص (سلسلة المذكرات الخارجيه) " ١٥٧٧" .

تهدف هذه الدراسة الى تحليل التطور الاقتصادى والاجتماعى لدولة قطر للسنوات ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، والتعرف على اتجاهات النمو ، وتحديد كل من العوامل الايجابيه والعوامل السلبيه أو الاختلالات الهيكلية .

وتشمل هذه الدراسة خمسة فصول والعديد من الجداول الاحصائية .ويتناول الفصل الاول منها تطور الناتج المحلى حيث يوضح العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى والمجاميع القومية الاساسيه ، ثم كيفية انفاق الناتج المحلى الاجمالى على الاستهلاك النهائى بشقيه الحكومى والعائلى والتراكم الرأسمالى .

ويعرض الفصل الثانى تطور ايرادات ومصروفات الميزانيه العامة للدولة والسياسات النقدية والائتمانيه والماليه والمستوى العام للأسعار.

والفصل الثالث تطور الصادرات والواردات ورصيد ميزان المدفوعات .

أما الفصل الرابع فيتناول أهم القضايا الاجتماعيه التى تعكس التنمية واحتياجات المجتمع حيث يبدأ بعرض لتطور السكان والقوى العاملة ثم لتطور خدمات التعليم والتدريب والرعاية الصحية والاسكان .

وتبلور الدراسة فى الفصل الخامس منها بعض التوصيات لعلاج الاختلالات الاقتصادية والاجتماعيه وعرضا لبعض المنطلقات الاساسيه لخطط التنمية فى المستقبل .

يصدر معهد التخطيط القومى بالتعاون

مع

البرنامج الانمائى للأمم المتحدة

تقرير التنمية البشرية فى مصر

لعام ١٩٩٥ وذلك فى شهر مايو القادم

The Management of Sustainable Development in Egypt (Environmental View)

By

Wafaa A. Abdalla

The article presents a proposal for planning for sustainable development management in A.R.E., defining it's targets, phases and methodology, with a preliminary projection of the role of the institutions of planning in this context. (A simple diagram illustrates this proposal in the article).

The mentioned proposal is built on a widerange of the discussion that took place in the first parts of the article about several topics connected with planning traditional development, and it's negative impact on the contemporary environment.

Accordingly, the issues of environmental balance and sustainable development; concepts, features and axis are highly stressed to serve the establishment of the above mentioned proposal.

Estimation of Invisible Economic Efforts of Some Categories in Rural Egypt: Theoretical and Methodological Problems

By

Fawzy Abdel-Rahman

The research tries to discuss a problem facing those who are concerned with the economic activity in rural areas, especially that of females and children, treating the issue methodologically with concentration on the socio-economic aspects.

To achieve this purpose, the researcher applied the economic anthropology.

The research includes the following points :

1- The problem features in labor-force surveys and statistics.
2- Borrowed determinants of classification which overshadowed the contribution of individuals in rural areas.
3- Reasons of the problem (cultural factors, the status, the nature of efforts, rural migration, education, and the quantitative-measure tools).
4- Suggested methodological alternatives (time-use surveys).

The research assured the need for methodological cooperation to examine the phenomenon under study. In this regard, the anthropological approach could be an appreciable contributor.

Also, economics can provide a more-specific and realistic definition of the economic activity concept in an Egyptian cultural context. In addition, economic quantitative methods as well as its applied analysis could be made use of in this regard.

The Impact of Economic and Social Factors on Housing Design and Planning in Egypt

By

Nadia salem

This paper proposes to study the impact of poverty on housing planning and design in Egypt.

It is divided into four parts :

The first one: defines the minimum basic needs and hygienic requirements for housing in order to find a valid criterion upon which an accurate distinction between the hygienic and non hygienic housing could be made.

The second part : reviews the general housing situation in Egypt and the distribution of housing units on the national, urban and rural levels, and classifies the units according to its standards and uses.

The third part : figures out the number of these units which does not meet the minimum basic hygienic requirements, their location and the reasons behind the existence of this phenomenon.

It also attempts to study it's impact on housing planning and design.

The Fourth Part: analyses the interrelationship between economic and soical problems, on one hand, and housing planning and design, on the other hand, and it's impact on human health and psychological conditions.

The major finding of this paper is that 6,164,036 Egyptian families live in non-hygienic housing (63.9% of the total population) because of the failure of the housing plan to meet the needs of the low income groups.

heritor).., the uncultivated land .. etc.. Also , the state responsibility could be extended to those necessary and strategic activities which are not desired by private capital or not to be left for private initiative.

The well considered aims of the Islamic economic system, such as realisation of growth, sufficiency level, economic stability, and provision of necessary goods draw another area of the state responsibility through relevant macro policies. In general the state responsibility on economic performance, actions and proceedings must run according to Islamic principles.

Examining the modern theory and aims of the state role in economic activity, leads to a conclusion that the Islamic economic system complies and thus tolerates such role and aims with certain reservations. The hypothesis that the state role in the Islamic economy is well defined and determined is verified.

State Role and its Rules in the Islamic Economy

By

Abou Bakr Metwalli

The economic role of the state or the state interference in the performance of the national economy, has varied tremendously, as economic history indicates, from a guardian state (with no real role), to a full state responsiblility (centrally planned). Such a shift is mainly due to changes in economic thought, ideology, economic system and policies. Hawever, the contemporary trend seems to be strongly heading towards less direct state interference. Thus, according to the emerging of the new international economic order, many countries are following suit.

The question was raised among argumentative conferenes on this matter: Is there any determined role of the state in the Islamic economy? This paper is prepared to answer this question. It aims at clarifying the areas, responsibilities and rules governing the state role in Islamic economy. The followed approach is to examine ownership types and regulations as well as the aims of the Islamic economic system and finally the state responsibility accordingly. As it is well-known that these phenomena are based on Islamic Jurisprudence, a special methodolgy is required.

Islam recognizes mainly two types of ownership. As the private ownership (is not absolute) is gained and kept or taken away (confiscated) under a well defined stipulations, the public ownership is practised also under special rules. In order to apply these rules the state authority is required. But, the direct responsibility of the state concentrates on public ownership such as : resources and projects of public utility, extracted minerals, the non-owned land (with no

Vol. 2 No.2 Decmber 1994

FROM INP RESEARCHES :

- Environmental Effects of Agricultural Development(Saad Allam)..... 205
- The Pollution of Water Surfaces and its Socio Economic impacts. (Ahmed A. Barania)..... 206

TUESDAY SEMINAR:

- Review of Tuesday's seminars- 1994..... 233

CONFERENCES AND SEMINARS :

- National Seminar on the Conservation of Arab Environmental Resources.- Qatar (31 Oct. 3 Nov. 1994)..... 256
- International Conference on Population and Development.- Cairo (5-13 Sept.1994)..... 280
- Youth Conference in the Egyptian contemporary Society- Cairo (26-28 Apr.1994)..... 286

BOOK REVIEWS :

- Resources, Environment and Population..... 295
- Dictatorial Liberalism..... 299

ANNOTATED BIBLIOGRAPHY ON THE RECENT ISSUES OF INP..... 309

324

The opinions expressed in this journal are those of the authors and not necessarily of the INP

Contents

Vol. 2 No.2 Decmbere 1994

EDITORIAL 4

STUDIES AND RESEARCHES :

- State Role and its Rules in the Islamic Economy (Abou- Bakr Metwalli) 5
- The Impact of Economic and Social Factors on Housing Design and Planning in Egypt. (Nadia Salem) 29
- Estimation of Invisible Economic Effforts of some Categories in Rural
- Egypt:Theoretical and Methodological problems(Fawzy Abdel Rahman) 60
- The Management of Sustainable Development in Egypt: Environmental view(Wafaa.A.Abdalla) 83

ROUND TABLE :

- Enviroment and Development : Egyptian View 106

TRANSLATIONS :

- Economic Growth and Environment: Whose growth? whose Environment? (Wilfired Beckerman) 150
- Can Environmental Problems be Subject to Economic Calculations? (Samir Amin) 184

مطبعة معهد التخطيط القومى